18 ديسمبر 2025.

معالي الوزير،
وزارة التعليم الاتحادية،
مجمع الأمانة الفيدرالية، المرحلة الثالثة، شارع شيهو شاغاري، غاركي، أبوجا، إقليم العاصمة الفيدرالية.

السيدة المحترمة،

طلب للتعاون: تعظيم فوائد استضافة نيجيريا بالاشتراك مع إيطاليا لاجتماع تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) لعام 2026

نحن، منظمات المجتمع المدني النيجيرية الموقعة أدناه، نرحب بالخبر الذي يفيد بأن حكومة نيجيريا ستشارك، مع إيطاليا، في استضافة مؤتمر تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) في منتصف عام 2026. وسيكون من المهم أن تستغل حكومة نيجيريا هذه الفرصة لتعميق الالتزامات المحلية بتمويل التعليم وللدفع قدماً بجدول أعمال تمويلي استراتيجي للتعليم على الساحة العالمية.

في الاجتماع الأخير لتجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم، الذي استضافته كينيا والمملكة المتحدة بشكل مشترك، وضع الرئيس كينياتا إعلاناً لرؤساء الدول بشأن تمويل التعليم، وسيكون من المنطقي أن تقوم حكومة نيجيريا بخطوة مماثلة، لحشد الالتزامات والتعهدات من الحكومات الشريكة في الشراكة العالمية للتعليم حول العالم.

وينبغي أن يكون «نداء العمل بشأن تمويل التعليم»، الذي تم الاتفاق عليه خلال قمة رؤساء دول الأمم المتحدة لتحويل التعليم (TES) في عام 2022، نقطة مرجعية منطقية وأساسية لتشكيل هذه الالتزامات الجديدة – حيث يؤكد النداء على أهمية اتخاذ إجراءات بشأن الضرائب والديون ونفقات أجور القطاع العام من أجل تحويل تمويل التعليم. كانت قمة TES أعلى اجتماع عالمي على الإطلاق في مجال التعليم، ووضعت جدول أعمال حاسمًا بشأن تمويل التعليم، يمكن لحكومة نيجيريا أن تدفعه قدمًا بشكل استراتيجي في الفترة التي تسبق تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) في عام 2026 وأثناءه:

- فيما يتعلق بالضرائب - يدعو «نداء العمل» الصادر عن شبكة TES الحكومات إلى «الالتزام بالوصول إلى نسبة ضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ملائمة حسب الاقتضاء، من خلال إصلاحات ضريبية طموحة وتدريجية مصحوبة بالتزامات مرتبطة بتمويل الاستثمار في التعليم». كما دعت المجتمع الدولي إلى "إعطاء الأولوية للإجراءات العالمية المتعلقة بالضرائب، ودعم الإصلاحات الدولية التي يمكن أن تساعد البلدان على زيادة إيراداتها الضريبية بطريقة سريعة وتدريجية"، بما في ذلك من خلال "اتخاذ إجراءات عالمية بشأن الثغرات الضريبية، والاتفاقات المتعلقة بسجل الأصول العالمي، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، والضرائب التجارية غير العادلة، والتصدي للملاذات الضريبية، وتعزيز عملية وضع قواعد ضريبية عالمية عادلة". وقد أقرت نيجيريا مؤخرًا قانونًا ضريبيًا جديدًا يمكن أن يزيد بشكل كبير من تمويل التعليم، ويمكن للحكومة أن تشجع البلدان الأخرى على تقديم التزامات تتعلق بتوسيع الإيرادات الضريبية من خلال إصلاحات ضريبية تدريجية كأحد الوسائل الرئيسية لتحويل الموارد المتاحة للتعليم بطريقة مستدامة. كما كانت نيجيريا في طليعة الدول التي دفعت الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت على اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة، ويمكنها الإدلاء بتصريحات مهمة لتعزيز أهمية تسريع المفاوضات بشأن تلك الاتفاقية في عام 2026 لوضع قواعد ضريبية عالمية أكثر عدلاً – مع تسليط الضوء على مدى أهمية ذلك لتحويل تمويل التعليم في كل مكان.

- فيما يتعلق بالديون، كان نداء "التعليم من أجل الاستدامة" (TES) واضحاً للغاية بشأن ضرورة معالجة مشكلة الديون إذا أرادت الدول تمويل تعليم عام عالي الجودة. وحثّ النداء المجتمع الدولي على «دعم الإجراءات الرامية إلى تخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، وفي بعض الحالات إلغائها، لأي دولة تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم». كما دعت الحكومات إلى المساعدة في "مراجعة الهيكل المالي والديون الدولية ... بما في ذلك إزالة الشروط التي تتطلب خفض الإنفاق على التعليم كشرط مسبق للحصول على تمويل جديد". تنفق نيجيريا حالياً على خدمة ديونها الخارجية أكثر مما تنفق على التعليم – ويشكل مستوى الديون أحد أكبر العقبات التي تحول دون زيادة الإنفاق على التعليم. ومع وجود 54 دولة في أزمة ديون و50% من جميع الدول ذات الدخل المنخفض تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفق على التعليم، فإن هذه قصة شائعة تحتاج إلى اهتمام عاجل. يمكن للحكومة النيجيرية أن تدعو الحكومات الأخرى إلى توحيد الجهود للمطالبة بإعادة هيكلة جريئة للديون، وإلغاء الديون، وإصلاح هيكل الديون كوسيلة رئيسية لإحراز تقدم في تمويل التعليم. في قمة الأمم المتحدة لتمويل التنمية التي عقدت في إشبيلية في يونيو 2025، انضمت نيجيريا إلى دول أفريقية أخرى في الدعوة إلى وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية. وقد تم حجب هذا الأمر في وثيقة النتائج التوافقية النهائية الصادرة عن قمة إشبيلية، لكن يمكن لنيجيريا أن تؤكد على أهمية المضي قدماً في هذا الأمر لدعم تمويل التعليم – على سبيل المثال، من خلال دعوة جميع الحكومات الشريكة في الشراكة العالمية للتعليم إلى دعم التصويت لصالح اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الديون في الجمعية العامة للأمم المتحدة (نأمل أن يكون ذلك في وقت لاحق من عام 2026).
- فيما يتعلق بـ«التقشف» و«المعلمين»، دعت «TES» المجتمع الدولي إلى: «حث صندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات المالية الدولية الأخرى على معالجة العقبات، مثل القيود المفروضة على أجور القطاع العام، التي تحول دون زيادة الإنفاق على التعليم؛ ودعم السياسات التي تسمح بتعيين أعداد كبيرة من المعلمين المحترفين في أي مكان يعاني من نقص في الكوادر التعليمية». وقد تعززت هذه الأجندة بالتوصيات النهائية الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بمهنة التدريس التابع للأمين العام للأمم المتحدة في عام 2024. عانت نيجيريا لسنوات عديدة من النصائح السياسية القسرية لصندوق النقد الدولي – بخفض أو تجميد نفقات الأجور في القطاع العام – والتي كان لها تأثير مدمر على القدرة على توظيف المزيد من المعلمين، على الرغم من النقص في المعلمين. يمكن لحكومة نيجيريا أن تطلب من صندوق النقد الدولي دعم الزيادات الفعليّة في النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تُنفق على رواتب القطاع العام لمعالجة النقص في المعلمين، وكذلك أن تطلب من الصندوق المشاركة في حوار مستمر مع المجتمع التعليمي العالمي (وهو ما يواصل الصندوق تجنبه).

من المنطقي أن تركز مبادرة رؤساء الدول لتجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم، التي تقودها نيجيريا، اهتمامها على أجندة التمويل الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي تم الاتفاق عليها في قمة تحويل التعليم. وهذا يوفر لنيجيريا رؤية إيجابية تتيح لها أن تكون رائدة في قيادة التحولات في مجال تمويل التعليم. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يدعو أي بيان جماعي صادر عن الحكومات الشريكة المانحين إلى الحفاظ على التزاماتهم تجاه الشراكة العالمية للتعليم أو زيادتها، وتذكيرهم بالهدف المتمثل في تخصيص 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومعيار قمة تحويل التعليم الذي ينص على تخصيص 20% من المساعدات للتعليم – وإعادة التأكيد على أهمية مبادئ فعالية المساعدات.

وفي حين أن هذه فرصة لإثارة قضايا استراتيجية على الساحة العالمية، فإنها تمثل أيضاً فرصة لحكومة نيجيريا لزيادة التزاماتها المحلية بتمويل التعليم، على سبيل المثال من خلال تقديم التزامات تتعلق بإطار العمل المكون من أربعة عناصر:

- زيادة حصة الميزانية الاتحادية المخصصة للتعليم وتشجيع حكومات الولايات في نيجيريا على تخصيص ما لا يقل عن 20% من ميزانياتها السنوية للتعليم
- زيادة حجم الميزانية الحكومية الإجمالية (من خلال اتخاذ إجراءات تتعلق بالضرائب والديون والتقشف)
- زيادة التركيز على الإنفاق على التعليم – للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً وإقصاءً، بما في ذلك الفتيات واللواتي تزوجن في سن مبكرة أو الحوامل

- زيادة الرقابة على الإنفاق على التعليم – على سبيل المثال من خلال عمليات تدقيق مستقلة / تتبع الميزانية المجتمعية، وتتبع دمج قضايا الإعاقة، وما إلى ذلك – لضمان وصول الأموال فعلياً، خاصة في المجتمعات المهمشة.

ونتطلع إلى حوار مستمر مع حكومة نيجيريا حول كيفية الاستفادة القصوى من هذه الفرصة التاريخية لنيجيريا للعب دور قيادي على الساحة التعليمية العالمية، وسنرحب باحتمال عقد اجتماع معكم في يناير 2026 لمناقشة الخيارات الاستراتيجية لتعزيز الأثر المستدام لحدث تجديد موارد الشراكة العالمية للتعليم (GPE) القادم.

مع خالص التقدير

ActionAid
حملة المجتمع المدني من أجل التعليم للجميع (CSACEFA) الاتحاد النيجيري للمعلمين
الحملة العالمية للتعليم صندوق مالالا
الرابطة الوطنية المشتركة للأشخاص ذوي الإعاقة منظمة بلان إنترناشونال
مركز الشباب الأفريقي
مبادرة المساعدة من أجل الوصول إلى التعليم في المناطق
الريفية مبادرة "قفوا إلى جانب الفتيات"
مبادرة التواصل التشاركي من أجل التنمية الجنسانية BudgIT
مبادرة دعم مكافحة العنف الجنسي إنفيكتوس أفريقيا
مركز تكنولوجيا المعلومات والتنمية مبادرة حلم الفتاة السوداء
مبادرة تطوير شبكة العمل التربوي شبكة القادة الشباب
مبادرة "بريدج كونكت أفريكا" مشروع "الاندماج"
مبادرة صحة وتعليم النساء والأطفال والشباب مبادرة "زنيث" للفتيات والنساء
مبادرة "دعم التعليم كلقاح"
حملة "ستيب أب نيجيريا" البعثة
المسيحية للمكفوفين من أجل
التعليم
مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية شبكة المراهقين
مبادرة تمكين إيسا والي (IWEI) مؤسسة ACE الخيرية
مؤسسة الرعاية والدعم الفريدة (CASFOD)